نافذة الملاحة

العدد الرابع

اكتوبر 2020

غرفة ملاحة الاسكندرية

www.acs.org.eg

الأمين العام / وليد بدر

رئيس مجلس الإدارة / محمد مصيلحي

وزير المالية يبحث ملاحظات مجتمع الأعمال السكندري على قانون الجمارك

عقدت غرفة ملاحة الإسكندرية والغرفة التجارية اجتماعا موسعا مع وزير المالية، مؤخرا ؛ لمناقشة أهم بنود قانون الجمارك الجديد، وذلك بمقر وزارة المالية بالقاهرة .

شارك في اللقاء أحمد الوكيل رئيس غرفة تجارة الإسكندرية، ومحمد مصيلحي رئيس غرفة ملاحة الإسكندرية، ومدحت القاضي رئيس شعبة خدمات النقل الدولي بغرفة تجارة الإسكندرية، علاوة على مساعد وزير المالية لشئون الجمارك، والسيد نجم رئيس مصلحة الجمارك، والدكتور مجدي عبد العزيز مستشار معالي وزير المالية.

وتطرق الاجتماع إلى مناقشة اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك والتي من المتوقع صدورها بعد أن صدر قانون الجمارك خلال الفترة الاخيرة.

وتناول الاجتماع المذكرات المقدمة من الغرفة التجارية بالإسكندرية وغرفة ملاحة الإسكندرية عن البنود التي أثيرت مؤخرا حول قانون الجمارك.

وذكر محمد مصيلحي رئيس غرفة ملاحة الإسكندرية أن الدكتور محمد معيط وزير المالية استمع الى كافة الملاحظات التي أثيرت مؤخرا بعد صدور القانون الجديد، مشيرا إلى أن وزير المالية وعد ببحث تلك الملاحظات خلال الفترة المقبلة.

من جانبه أشار مجدي البنداوي رئيس لجنة الجمارك بغرفة ملاحة الإسكندرية، إلى أن معظم الخطوط الملاحية قد أبدت ملاحظاتها حول القانون الجديد.

وأضاف أن من بين الخطوط التي تقدمت بملاحظات حول القانون الجديد كانت خط الميرسك واركاس ومصر جلف وغيرها من الخطوط الملاحية والتي تم وضع تلك الملاحظات في المذكرات التي تم التقدم بها للجهات المعنية، خاصة وزارة المالية ووزارة النقل.

وكان الدكتور محمد معيط وزير المالية، أشار إلى أن مشروع قانون الجمارك الجديد الذى يجرى مناقشته فى مجلس النواب يستهدف أيضًا تبسيط الإجراءات وخفض تكلفة السلع وتقليص زمن الإفراج الجمركى من خلال التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة وتوطين التجارب الدولية المتميزة فى تطبيق منظومة «النافذة الواحدة» والانتقال التدريجى من بيئة العمل الورقية إلى الرقمية.

وزير النقل : «مجموعة المحطات متعددة الأغراض» ستكون الذراع المصرية بالأسواق العالمية

قال المهندس كامل الوزير، وزير النقل إن الرؤية الاستراتيجية لوزارة النقل تتمثل في أن تصبح شركة المجموعة المصرية للمحطات متعددة الأغراض هي الذراع والاسم التجاري المصري العالمي، القادر على الدخول إلى الأسواق العالمية بمجال إدارة وتشغيل المحطات المتعددة.

وتابع أن وزارة النقل تعمل حاليا على اختيار أحد الشركاء العالميين المتخصصين بهذا المجال ليعمل مع الشركة المصرية في إدارة وتشغيل وصيانة المحطة متعددة الأغراض بميناء الإسكندرية بما يضمن رفع كفاءة العنصر البشرى المصري، من خلال نقل الخبرات والمعارف، لتحقيق النجاح والنمو لهذه التجربة المصرية الجديدة.

وأشار إلى أن شركة المجموعة المصرية للمحطات متعددة الأغراض شرعت بالفعل في التفاوض مع المشغلين الجادين المهتمين بالتعاون معها في هذا الشأن.

وزير النقل قال ذلك على هامش توقيع عقد التمويل المشترك لتمويل إنشاء المحطة متعددة الأغراض بميناء الاسكندرية البحري، بين كل من شركة "المجموعة المصرية للمحطات متعددة الأغراض" وتحالف مصرفي يضم "البنك الأهلي المصري"، و"بنك مصر"، و"البنك التجاري الدولي"، بقيمة 5 مليارات جنيه.

وشهد التوقيع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، وتم بحضور الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، وهشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، والفريق كامل الوزير وزير النقل، والفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس.

وقال وزير النقل إن التكلفة الإجمالية لمشروع المحطة متعددة الأغراض بميناء تصل إلى 7 مليارات جنيه، تضم 5 مليارات جنيه، يمولها تحالف بنوك عاملة في السوق المصري، وهي "البنك الأهلي المصري"، و"بنك مصر"، و"البنك التجاري الدولي".

إضافة إلى 2 مليار جنيه من مساهمي الشركة الرئيسيين، وهم "هيئة ميناء الإسكندرية"، و"هيئة قناة السويس"، و"الشركة القابضة للنقل البحري"، و"شركة الإسكندرية لتداول الحاويات".

وأضاف وزير النقل أن المشروع يعتبر تجربة رائدة بمجال النقل البحري في مصر، من حيث كونه الأول من نوعه لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطة متعددة الأغراض برؤوس أموال مصرية، وأيادٍ مصرية.

وأوضح أن المشروع يقع على مساحة تزيد على نصف مليون م2، وتبلغ أطوال أرصفته 2500م، وتصل أعماق الأرصفة إلى 17.5م،

المهندس كامل الوزير

بما يؤهلها لاستقبال السفن التجارية الحديثة ذات الأحجام العملاقة، ويؤهل المحطة لتداول 1.5 مليون حاوية، ونحو 2 مليون طن بضائع عامة، ومائة ألف سيارة، بإجمالي طاقة استيعابية حوالي 12مليون طن/ سنة.

ولفت وزير النقل أن المشروع يعتبر تجربة رائدة في مجال النقل البحري في مصر، من حيث كونه الأول من نوعه لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطة متعددة الأغراض برؤوس أموال وبأيادٍ مصرية.

وقال المهندس كامل الوزير إن العمل بدأ فعليا في المشروع مطلع العام الجاري، ومن المقرر الانتهاء منه نهاية 2021؛ ليبدأ التشغيل بداية عام 2022.

وأشار إلى أن نسبة إنجاز المشروع وصلت إلى 27%، و أنه من المتوقع لذلك المشروع أن يوفر أكثر من 1500 فرصة عمل مباشرة و2500 فرصة عمل غير مباشرة.

ويبحث مع موانئ سنغافورة التعاون في إدارة المحطة الجديدة

عقد وزير النقل، كامل الوزير، عبر تقنية الفيديو كونفرانس اجتماعاً مع السفير السنغافوري بالقاهرة ومسئولي شركة PSA السنغافورية لبحث التعاون بين الجانبين في مجال إدارة وتشغيل المحطة المتعددة الاغراض بميناء الإسكندرية وحضر اللقاء كل من رئيس هيئة ميناء الإسكندرية، ورئيس الشركة المصرية وقيادات وزارة النقل.

ومن جانبه أكد سفير سنغافورة على عمق العلاقات بين البلدين وعلى اهتمام شركة PSA السنغافورية، أحد أهم مشغلي محطات الحاويات عالميًا، بالتعاون مع مصر في مجال النقل البحري، وخاصة في التعاون في ادارة وتشغيل المحطة متعددة الأغراض بميناء الاسكندرية الجاري تنفيذها لتكون نموذجاً للتعاون المثمر بين الجانبين.

كما استعرض مسئولو الشركة اهم الدول والموانىء العالمية التي تديرها الشركة وحجم التداول السنوي لها وخطتها المقترحة للمشاركة في ادارة المحطة متعددة الاغراض بميناء الاسكندرية لتصبح واحدة من افضل المحطات العالمية في هذا المجال.

يتقدم الاستاذ/ محمد مصيلحي

رئيس مجلس ادارة غرفة ملاحة الاسكندرية

والسادة / أعضاء مجلس ادارة غرفة ملاحة الاسكندرية

بخالص التهاني القلبية

الي

الاستاذ/ عادل اللمعي

رئيس غرفة ملاحة بورسعيد

لفوز سيادته بعضوية مجلس الشيوخ المصري عن انتخابات 2020

داعين المولي عز وجل ان يسدد خطاه علي طريق الخير

وان يوفقه لما فيه الخير لوطننا الغالي

النقل : تعيين خالد زهران رئيساً لهيئة موانئ البحر الأحمر وتجديد تعيين طارق شاهين رئيساً لهيئة ميناء الاسكندرية

أعلنت وزارة النقل عن قرار معالي الدكتور / مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء، بتعيين اللواء بحري / خالد سعيد عبد العليم زهران رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر الأحمر لمدة عام.

كما تقرر التجديد بتعيين الربان / طارق شاهين علي شاهين رئيساً للهيئة العامة لميناء الأسكندرية لمدة عام ، والذي صدر له قرارا بتسيير أعمال الميناء الشهر الماضي.

وأضافت وزارة النقل عبر بيان لها صدر خلال اكتوبر الجاري أن الفريق مهندس / كامل الوزير - وزير النقل صرح بأن هذه القرارات تأتي في إطار حرص وزارة النقل على استمرار تقدم معدلات تنفيذ مشروعات النقل البحري والذي توليه الوزارة اهتماما كبيرا لتعظيم الاستفادة منه في دعم الاقتصاد القومي وفي ظل تنفيذ خطة شاملة لتطوير كافة الموانئ البحرية وفقا للإستراتيجية التي تتبناها الوزارة والتي تهدف الى زيادة القدرات التنافسية للموانئ المصرية.

اللواء خالد زهران

الربان طارق شاهين

بهدف تحصيل ضريبة القيمة المضافة على النولون البحري

ملاحة الاسكندرية تقدم متوسط أسعار النوالين للصب السائل خلال الثلاثة أشهر الماضية

قدمت غرفة ملاحة الإسكندرية متوسط أسعار للنوالين البحرية للبضائع المستوردة المعفاة من الضريبة الجمركية وذلك لمصلحة الضرائب وذلك بالنسبة للبضائع الصب السائل وذلك خلال الفترة من يوليو وحتى سبتمبر .

وبلغ سعر النولون للصب السائل من موانئ جنوب شرف أسيا الى موانئ البحر الاحمر 30 دولار للطن .

فيما بلغ سعر الطن من موانئ جنوب شرق أسيا الى موانئ شرق البحر المتوسط الى 35 دولار للطن .

يأتي ذلك في إطار البروتوكول الذي وقعته مصلحة الضرائب مؤخرا مع غرفة ملاحة الإسكندرية، بهدف تحديد آلية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على خدمة النولون البحري المؤداة على السلع المعفاة، والسلع الواردة بالجدول المرافق للقانون (67) لسنة 2016 وكذلك الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج الواردة من الخارج.

كما أنه جاء تنفيذاً لتعليمات وزير المالية بتفعيل مواد قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (67) لسنة 2016 فيما يتعلق بتحصيل الضريبة على القيمة المضافة المستحقة على خدمة النولون البحري المؤداة على السلع المعفاة، وبالتعاون مع مصلحة الجمارك وغرفة ملاحة الاسكندرية.

وقدمت الغرفة ملاحة الإسكندرية أسعار النوالين عن تلك البضائع خلال الشهرين الماضيين يونيو ويوليو عن البضائع الصب الجاف والمعفي بعضها من الجمارك كالقمح والذرة والفول الصويا.

إهتمام رئاسي بقطاع النقل البحري

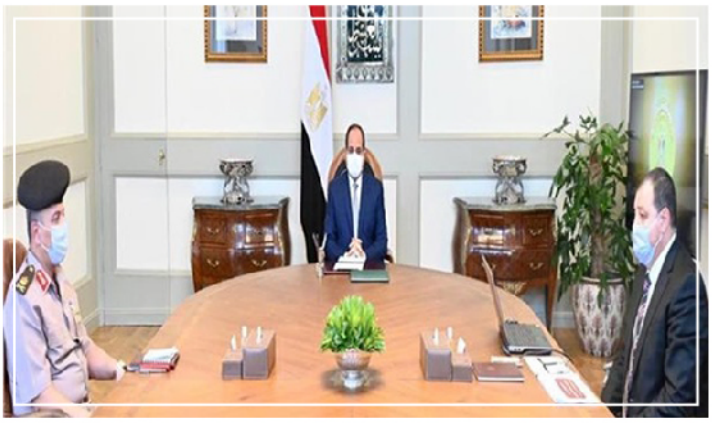

وجه الرئيس عبد الفتاح السيسى، بالإسراع فى عملية تحديث وتطوير قطاع النقل البحرى على نحو يحقق أقصى عائد اقتصادى وتجارى واستثمارى، ويتسق مع محددات الأمن القومى المصرى، ويساهم فى استراتيجية ونهج الدولة لتعزيز حركة التجارة البينية من وإلى مصر، مما يدعم فرص التصدير وتغطية الاحتياجات من المواد الأولى اللازمة لعملية الإنتاج والصناعة، وكذلك يعظم من الموقع الجغرافى المتميز لمصر وما يربطها مع العديد من التكتلات الإقليمية على مستوى العالم، من اتفاقيات للتجارة الحرة، خاصةً القارة الأفريقية.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس عبد الفتاح السيسى مؤخرا مع اللواء أركان حرب وليد أبو المجد رئيس هيئة الإمداد والتموين للقوات المسلحة، وياسر هيكل رئيس مجلس إدارة شركة أمون للتوكيلات الملاحية.

وقال السفير بسام راضى، المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، أن الاجتماع تناول استعراض تطوير النقل البحرى وإدارة الموانئ فى مصر.

وشهد الاجتماع استعراض الخطوات التنفيذية فى هذا الصدد مع هيئات الموانئ الرئيسية فى مصر بكلٍ من الإسكندرية ودمياط وبورسعيد والبحر الأحمر، وذلك بالتنسيق والتعاون بين الجهات المعنية فى منظومة النقل البحرى فى مصر من الشركات العاملة فى الشحن والتفريغ والتوريدات وتداول الحاويات وكبرى التوكيلات الملاحية.

غرفة ملاحة الاسكندرية ترفع مذكرة للجهات المعنية حول تحفظاتها على قانون الجمارك الجديد

تقدمت غرفة ملاحة الاسكندرية بمذكرة رسمية للجهات المعنية عن قانون الجمارك الجديد والذي وافق على صدوره مجلس النواب مؤخرا .

وضمت المذكرة وجهة نظر الخطوط الملاحية والتي وافت الغرفة بملاحظاتها حول القانون الجديد وعلى رأسها خط أركاس وميرسك ومصر جلف.

وأشارت المذكرة أن هناك تحفظات على العديد من البنود خاصة المتعلقة بواجبات ومسئوليات أطراف عقود النقل والوكلاء الملاحيين.

كما وصفت " لمذكرة " بعض البنود بأنها ردة للوراء، وأن القانون يتضارب مع قوانين معمول بها بالفعل ومنها قانون التجارة البحرية المصرى وكذا الاتفاقيات الدولية المنضمة إليها مصر والنافذة فيها.

وأكدت المذكرة أن مواد القانون حملت الناقل البحرى ووكلاءه صحة بيانات الشحنة، وذلك بالرغم من أن البضائع يتم شحنها بالحاويات بأماكن المصدر «الشاحن» إما فى مصنعه أو مخازنه أو مزارعه بمعرفة الشاحن دون رقابة من الناقل البحرى.

كما أن أوصاف البضائع يدلى بها الشاحن على مسئوليته الشخصية وهو المسئول عن صحتها.

وأشارت المذكرة الى أن القانون يضع الناقل ووكلاءه تحت طائلة عقوباته فى حال ما ثبت عدم صحة أوصاف الرسالة على الرغم من أن القانون قد ألزم المستورد بالتقدم للجمارك بمستندات البضاعة المراد شحنها قبل الشروع فى عملية الشحن بالخارج، أى أن شخص المستورد معلوم لدى مصلحة الجمارك، فلماذا الاصرار على تحميل الناقل المسئولية فى حالة تباين بيانات وأوصاف الرسالة؟ .

وذهبت المذكرة الى أن القانون بصياغته الحالية لا يتوائم مع الطبيعة العملية للجوانب التشغيلية لرسو وسفر البواخر أو الاطار الزمنى لشحن وتفريغ الحاويات (مواعيد منافستو الصادر والوارد) كما لا يتماشى مع الأدوار الأساسية ونطاق مسئولية الموانئ ومحطات الحاويات، فمثلا يتم معاقبة الناقل على تلف أو فقد الأختام الموضوعة على الحاويات حتى دون نقص أو تغيير فى البضائع، وأيضا على تفريغ البضائع فى غير الاماكن المخصصة لذلك، رغم أن محطة الحاويات مسئولة عن ملاحظة وإثبات فقد أو تلف الاختام بمحضر رسمى موقع من ربان السفينة، وهى المسئولة عن تفريغ الحاويات من السفينة وتخزينها فى الساحات وليس الناقل.

وأشارت المذكرة إلى أن مواد القانون جعلت الناقل هدفا مستباحا للعديد من العقوبات المتعلقة بمسئوليات أصحاب الشأن أو حتى بجهات أخرى متداخلة فى عمليات النقل والشحن والتفريغ والتخزين والتداول.

وذهبت الى أنه على سبيل المثال ألزمت المادتين الثامنة والتاسعة المستوردين والمصدرين والمخلصين الجمركيين وشركات الملاحة والمصارف المعتمدة والأشخاص الطبيعية والمعنوية ممن لهم صلة بالعمليات الجمركية، بالاحتفاظ بالأوراق والسجلات والوثائق والمستندات المتعلقة بالعمليات الجمركية لمدة خمس سنوات تبدأ من

تاريخ الافراج، لتكون الغرامة فى حال المخالفة غرامة تعادل مثل ضريبة البضائع محل التدقيق، واعتبرت المذكرة تلك العقوبة بأنها جسيمة ولا تتناسب مع الفعل.

كما أعطى القانون الحق لموظفى الجمارك دخول مقار التوكيلات فأى وقت ودون الحصول على إذن قضائى للاطلاع على الأوراق والسجلات والوثائق والمستندات المتعلقة بالعمليات الجمركية.

وأشارت المذكرة إلى أن كافة مقار التوكيلات الملاحية العاملة فى النقل بالحاويات هى أفرع لشركات ملاحة عالمية، بما لا يتماشى معها تلك المادة فى استباحة مقارها دون اذن من النيابه العامة.

كما أشارت الى أن القانون الجديد جعل الناقل مسئولا عن كل فقد أو نقص أو تبديل فى البضاعة أو تلف الاختام أو العبث بها أثناء نقل البضائع العابرة، فى حين أن الالتزام فى القانون القديم كان يقع على من قام بايداع ضماناً مالياً لدى الجمارك لتأمين عملية النقل، مطالبة بأنه كان الأفضل ترك الالتزام كما كان فى القانون القديم دون تبديل.

ولفتت الى أن القانون الجديد نص على أنه يجوز الافراج المؤقت عن البضائع مع تعليق أداء الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وذلك بعد تقديم أحد الضمانات التى تحددها اللائحة التنفيذية.

وبالنسبة للإفراج المؤقت عن الألآت والمعدات والأجهزة والحاويات ووسائل النقل فيما عدا سيارات الركوب واليخوت للعمل والتأجير داخل البلاد، تحصل ضريبة جمركية بواقع 2% من الضريبة الجمركية المستحقة فى تاريخ الإفراج المؤقت عن كل شـهر أو جزء منه وبحد أقصى 20% سنوياً وذلك طوال مدة بقائها داخل البلاد وحتى إعادة تصديرها للخارج والإفراج النهائى عنها، وساوت تلك المادة "34" من القانون بين معاملة الحاوية فارغة وبين معاملة البضائع العادية بالمخالفة للاتفاقية الدولية الجمركية حول الحاويات عام 1972 والتى صدقت عليها مصر كبقية الدول المصدقة عليها – بالرغبة فى تسهيل حركة التجارة العالمية وتخفيف القيود على تداول الحاويات.

وذهبت المذكرة الى أنه كان أجدر حذف لفظ "حاويات" وتنظيم حركات دخولها وخروجها بنص مستقل باعتبار الحاويات أحد أصول الناقل البحرى وجزء مكمل لا غنى عنه من سفن الحاويات.

واعتبرت المذكرة المادة 39 من القانون أهم مادة من مواده، لما استحدثته من إجراءات قد يصعب تطبيقها من الناحية العملية دون توفير الآليات اللازمة لتطبيقها وتعديلها لتتواءم مع طبيعة النقل البحرى وأعرافه المستقرة.

وأوجبت تلك المادة على المستوردين التقدم بالمستندات الخاصة بالبضائع المزمع استيرادها قبل الشحن لتتولى الجمارك التأشير عليها برقم قيد جمركىمبدئى، وألزمت ذات المادة الناقلين ووكلاءهم إدراج هذا الرقم بسندات الشحن. وجعلت جزاء عدم الإدراج هو عدم تفريغ البضائع من على وسيلة النقل من الأساس وإعادة شحنها إلى خارج البلاد.

وأشارت المذكرة الى أن المادة أغفلت حقيقة أن العديد من الشحنات الواردة لمصر يتم ربطها بمعرفة وسطاء شحن من الأساس وليس المستوردين المخاطبين بمستهل الفقرة الاولى من نص المادة، وهو الدارج فى حالات الحاويات المشتركة على سبيل المثال لا الحصر.

وترى المذكرة وجوب تعليق العمل بهذه المادة لما قد يثيره تطبيقها من مشكلات عملية ستؤثر بالسلب على تدفق التجارة الواردة لموانئ الجمهورية وارتباك بمنظومة النقل البحرى بالكامل لكافة المستوردين والخطوط الملاحية المتعاملة مع الموانئ المصرية، وذلك لحين إعطائها حقها من المناقشات مع خطوط الملاحية ووسطاء الشحن وخبراء النقل والقانون البحرى لتعديلها لتحقيق الغرض منها ومواءمتها مع الواقع العملى ولوضع حلول للمشكلات التى قد تنتج عن تطبيقها دون تهيئة البيئة القانونية والعملية لها.

فضلا عن ذلك فيترتب على إعمال هذا النص إسقاط العمل بسندات الشحن التى قد تصدر "لأمره" أو "لحامله" وذلك بالمخالفة الصريحة للأعراف المحلية (كسندات الشحن التى كانت ترد للمناطق الحرة) والدولية وصريح نص المادة 203 من قانون التجارة البحرية المصربوالتى قررت أنه "يحرر سند الشحن باسم شخص معين أو لأمره أو لحامله" وأيضاً بالمخالفة لاتفاقية الامم المتحدة للنقل البحرى للبضائع (هامبورج) .

وأكدت المذكرة أن المادة 46 فرضت إلتزاماً على الناقل منفرداً بإعاده شحن البضاعة الممنوعة إلى خارج البلاد أو إعدامها على نفقته بحسب الأحوال، وذلك فى حاله عدم صحه البيانات المقدمة منه وعدم تقدم صاحب الشأن لإتمام الاجراءات الجمركية.

وتضع المادة على الناقل إلتزاماً لا يملك الوفاء به وهو التأكيد على ادراجه أوصاف البضاعة بأسمائها الحقيقية، علما بأن بيانات البضائع وأوصافها يدلى بها الشاحنون على مسئوليتهم الشخصية ولا يسع الناقل أو وكلائه التيقن من صحتها.

كما أن النص بصياغته الحالية جاء بالمخالفة لنص المادتين 205 و 206 من قانون التجارة البحرية المصرى ونص المادة السادسة عشر من إتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحرى للبضائع والموقعة فى هامبورج سنة 1978 والمنضمة إليها مصر والتى دخلت حيز التنفيذ فيها اعتبارا من 1997/12/1.

كما استحدثت المادة إلتزامين جديدين على الناقل البحرى لم ينص عليها بقانون الجمارك السابق، حيث أوجبت المادة على الناقل إعادة شحن البضاعة الممنوعة أو إعدامها على نفقته، كما ألزمت المادة الناقل البحرى بعدم شحن أية بضائع لغير المستوردين المسجلين بسجل المتعاملين مع المصلحة، بما مفادة التأكيد على إلغاء التعامل بسندات الشحن الصادرة "لأمر" أو "لحامله" بالمخالفة للأعراف البحرية والقانون البحرى المصرى.

كما تصر المادة على تحميل الناقل البحرى مسئولية إعدام البضائع الممنوعة أو إعادة شحنها على نفقته بالرغم من أن المستوردين وفقا لنص المادة 39 من القانون الجديد يجب أن يكونوا أشخاص معلومة علماً يقينياً للجمارك ومقيدين لديها بسجل المتعاملين لديها وسبق لهم بالفعل التعامل المسبق مع الجمارك قبل الشحن للتحصل على الرقم المبدئى المفترض إدراجه بسندات الشحن فى حين أن المادة 81 من القانون الجديد، جعلت هذا الالتزام على صاحب الشأن.

بروتوكول تعاون بين خدمات النقل الدولي بتجارة الإسكندرية ومصلحة الضرائب والجمارك ورئيسا مصلحتي الضرائب والجمارك يكرمان رئيس غرفة ملاحة الاسكندرية خلال اللقاء

وسط حضور من قيادات وزارة المالية، وقعت الغرفة التجارية بالإسكندرية متمثلة في شعبة خدمات النقل الدولي واللوجستيات، مع ورؤساء مصلحة الضرائب والجمارك بروتوكول تعاون مشترك يتعلق بتحصيل القيمة المضافة على البضائع المشحونة جوا المعفاة، حيث يأتي البروتوكول في إطار سعي الغرفة لحل أزمات الأعضاء وتذليل كافة المشاكل أمامهم.

من جانبه قال المهندس مدحت القاضي رئيس شعبة خدمات النقل الدولي بغرفة تجارة الإسكندرية، التقينا في جلسات عديدة مع ممثلي مصلحتي الضرائب والجمارك بهدف وضع الخطوط العريضة للبروتوكول وحل بعض المشاكل التي تواجه أعضاء الشعبة فيما يتعلق بالقيمة المضافة، بالاضافة إلي سبل حل كافه المشاكل التي تتعلق أيضا بالضرائب، مضيفا " حققنا تعاونا كبيرا فيما يخص بنود البروتوكول في صالح الأعضاء".

وأضاف القاضي، أن مشاركة عدد كبير من شركاء الشعبة كغرفة الملاحة بالاضافة إلى ممثلي مجلس الإدارة وعدد كبير من أعضاء الشعبة يعكس الوعي بأهمية البروتوكول الذي تم إنجازه بعدد من اللقاءات التي جمعت الأطراف محل البروتوكول.

وتابع، لم نواجه أي مشاكل في الانتهاء من البروتوكول في وقت قصير مع الاتفاق مع مصلحتي الضرائب والجمارك علي تذليل كافة العقبات التي تواجه الاعضاء مستقبلا ويعتبر استكمالا لبروتوكول غرفة ملاحة الاسكندرية الذي وقعتة المصلحة فيما يتعلق بالنولون البحري.

وتم خلال اللقاء تكريم الاستاذ / محمد مصيلحي رئيس غرفة ملاحة الاسكندرية من قبل الاستاذ / رضا عبد القادر رئيس مصلحة الضرائب، وكذا من المحاسب / السيد نجم رئيس مصلحة الجمارك.

وحضر اللقاء كابتن باسم جوهر رئيس محلس ادارة شركة مصر للطيران للشحن الجوي و د/ أشرف نوير رئيس سلطة الطيران المدني وقيادات مصر للطيران وشركات الطيران وعدد كبير من أعضاء الشعبة.

وأشاد القاضي بجهود عصام الشاذلي نائب رئيس محلس الإدارة ومحمد أحمد رئيس لجنة الشحن الجوي وأعضاء مجلس الإدارة في إنهاء بنود البروتوكول.

وفي نهاية اللقاء توجه الاستاذ / محمد مصيلحي بالشكر لقيادات وزارة المالية وشعبة خدمات النقل الدولي بالغرفة التجارية بالاسكندرية على ما يبذولنه من جهود لتذليل العقبات أمام المجتمع التجاري والملاحي، متمنيا دوام التعاون بين جميع أطراف العملية التجارية والملاحية.

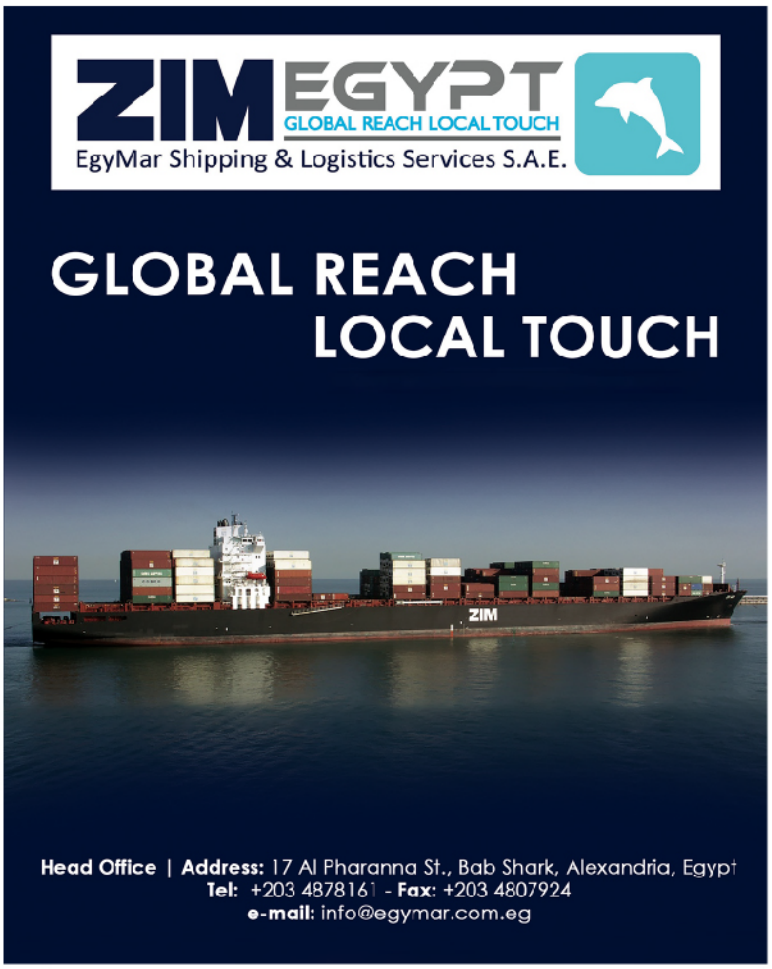

وزير النقل يشهد افتتاح مبنى هيئة سلامة الملاحة البحرية بعد التطوير

شهد الفريق مهندس كامل الوزير وزير النقل إفتاح مبنى رئاسة الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية وإداراتها بعد الانتهاء من أعمال التطوير الشامل للمبنى بتكلفة إجمالية مقدارها 71.800 مليون جنيه، حيث بدأت فعاليات الافتتاح بإزاحة الستار عن لوحة افتتاح المبنى والتى وجه كامل الوزير بقيام اثنين من المهندسين الشباب بالهيئة بإزاحتها تقديرا ودعماً وتشجيعا لشباب المهندسين.

وشاهد الوزير عرضاً تقديميا عن كافة الأعمال التى تم تنفيذها والهدف من أعمال التطوير حيث أوضح رئيس الهيئة أن مبنى الهيئة لم يتم تطويره وتحديثه منذ فترة طويلة ، حيث كان من الضرورى تطوير ورفع كفاءة المبنى الرئيسى ومبنى مجمع الإدارات بالهيئة واستحداث مقر رئيسى لكيان عالمى للسلطة البحرية المصرية يليق بسمعة ومكانة جمهورية مصر العربية على المستويين الإقليمى والدولى ، وخاصة مع التخطيط لاستقبال المقرات الإقليمية للمنظمات البحرية.

وتفقد الوزير مكتب خدمة المواطنين الشباك الواحد باجمالي 28 شباك والذى سيساهم فى تبسيط الإجراءات والمدة الزمنية الخاصة بطلبات المواطنين ووجه الوزير موظفي شبابيك خدمة المواطنين بتقديم كافة الخدمات للمواطن وان يكون التعامل وفقا لمبدأ احترام المواطن وخدمته وبما يليق بمكانة وسمعة مصر الدولية والعالمية خاصة مع أهمية الدور الذى تقوم به الهيئة في مجال تنظيم وإدارة سلامة

الملاحة البحرية وكذلك أهميتها فى مجال تخطيط ومتابعة إنشاء وتطوير وصيانة المنائر والمساعدات الملاحية على سواحل الجمهورية وداخل المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية ومراقبة مستويات السلامة البحرية وجودة الخدمات المنفذة.

جدير بالذكر أن أعمال التطوير شملت إنشاء مركز عمليات مطور مزود بالشاشات الإلكترونية المتصلة بأنظمة العمل المختلفة فضلاً عن منظومة متابعة المساعدات الملاحية الجاري إنشائها و إنشاء قاعة مؤتمرات تسع لعدد (160) فرد بالإضافة إلى إنشاء مركز حديث لخدمة المواطنين بنظام الشباك الواحد تيسيراً على المتعاملين مع الهيئة وكذلك إنشاء منظومات وشبكات إليكترونية بجميع إدارات الهيئة لتسهيل وسرعة انسيابية العمل

IMT

Transmisr Transportation and Trading

Your One Stop For Optimum Service

Since 1971

PANGEA LOGISTICS NETWORK

IATA

E.I.F.F.A

ISO 9001:2015

Alexandria Office:
24, Bany El Abas Street, Bab Shark, Alexandria, Egypt
Tel: +2 03 48 64 776-48 65 147
Mob.:+2 01111808004
Fax:+203 48 66 520
info@tmtegypt.net

Cairo Office:
3 El Andalus St., Behind El Meriland, Roxy, Cairo, Egypt.
Postal Code: 11757
Tel.: +2 02 245 12 675 -24528530
Mob.:+2 01111808007
Fax: +2 02 245 42 680
cairo@tmtegypt.net

Port Said Office:
Resta Hotel Commercial Center, 117 Sultan Hussein St., Third Unit, Office: 326, Port Said, Egypt.
Tel: +2 066 33 25 511 Ext. 2554
Tel /Fax: +2 066 32 50 058
Mob.:2 01151355777
portsaid@tmtegypt.net

Suez Office:
103 first floor tower no.9 Safwa towers
El-Arbaeen, Egypt.
Tel: +2 0623553150
Fax: +2 03 4703364
Mob.:+ 20 1016466001
ysamir@tmtegypt.net

Yard and Warehouse:
Km 25, Alexandria Cairo Desert Road Al-Amereya, Alexandria, Egypt
Tel: +2 03 4703361
Mob.:2 01149666220/1
warehouse@tmtegypt.net

شعبة خدمات النقل الدولي تبحث مسئوليات مرحلي البضائع في عملية النقل

ناقشت لجنة الشحن البحري بشعبة خدمات النقل الدولي بغرفة تجارة الإسكندرية ندوة عبر تطبيق زووم مسئوليات ودور مرحلي البضائع في عملية النقل خلال الفترة المقبلة.

من جانبه، أشار أحمد مديح رئيس اللجنة إلى أن توصيف مرحلي البضائع في بعض بوالص الخطوط الملاحية كان باعتبارهم تجارًا أو أصحاب بضائع مسئولين عنها، إلى جانب دورهم "كشاحن".

ولفت إلى أنه قبل عام 2016 كان مرحل البضائع هو الشخص الذي يمتلك البضاعة بورق رسمي، وله حق التصرف بالبضاعة؛ حيث أصبح هذا التعريف هو المتعارف عليه الفترة السابقة، أما بعد عام 2016 فقد بدأت بعض الخطوط الملاحية بتغيير هذا التوصيف في البوليصة الخاصة بها.

وتابع أنه أصبح مرحل البضائع هو الشخص المسئول عن البضاعة لحين صرفها، ما يعني مسئوليته عن أي تصرفات في البضائع في حالة عدم صرفها في موانئ التفريغ وإعدامها والتصرف فيها وتحمل غرامات التأخير.

وطلب أعضاء اللجنة المستشار القانوني للشعبة بمناقشة عقد النقل ومسئولية مرحل البضائع في ضوء إضافة مسئوليات جديدة على مرحل البضائع.

واتفق الحضور على عدة توصيات، منها عقد اجتماع مع غرفة ملاحة الإسكندرية لمناقشة أهم المشكلات المطروحة وتواجه الصناعة ومحاولة الوصول لحلول مشتركة ومرضية لكل الأطراف، وتشكيل لجنة متخصصة ذات خبرة لحضور الاجتماعات المقبلة لايجاد حلول.

كما تقرر عمل استبيان على شركات الشعبة لتوضيح مسئوليات

الشركات في عملية النقل.

من جانبه، أشار خالد صبري نائب رئيس الشعبة إلى ضرورة تشكيل لجنة من قبل مجلس الإدارة واللجنة تعمل على مراجعة الشروط التجارية العامة للشعبة لإمكانية إضافة أو تعديل بعض البنود بها لمواكبة التطورات، وإضافة التوصيات التي توصلت لها اللجنة لأعضاء الشعبة وكذا اقتراح أي بنود جديدة.

من ناحية أخرى، فقد شهدت شعبة خدمات النقل الدولي بغرفة تجارة الإسكندرية زيادة غير مسبوقة في أعداد الشركات التابعة لها والذين يمثلون نشاط النقل الدولي أو مرحلي البضائع.

وذكر أعضاء الشعبة أن الزيادة كانت خلال الـ8 سنوات الماضية وتحديدا منذ عام 2012 ليصل عدد أعضائها 696 شركة من الشركات العاملة في النقل الدولي واللوجستيات.

الغرفة التجارية بالإسكندرية تناقش آلية عمل «MTS» داخل الجمارك

ناقشت الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية مؤخرا، آلية تطبيق النافذة الواحدة بجمارك الإسكندرية في منتصف أكتوبر الجاري، وآلية عمل شركة "MTS" داخل الجمارك، بحضور أحمد الوكيل رئيس الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية، والدكتورة منى ناصر مساعد وزير المالية للمتابعة وتطوير الجمارك، وأشرف إبراهيم السيد، رئيس قطاع العمليات لشركة MTS، وأحمد عبد الرحمن منسق المراكز اللوجستية بمكتب وزارة المالية، ومحمد عبد الحكيم محمد منسق لوجستي، بوزارة المالية، وممثلي الجمارك وشركة MTS.

استاذ احمد الوكيل

وقال أحمد الوكيل رئيس الغرفة التجارية بالإسكندرية خلال كلمته، إن ميناء الإسكندرية، له طابع خاص، حيث تم إنشاؤه منذ القرن السابع عشر، وحجم المعاملات التجارية بالميناء تصل إلى 60% من حجم التجارة الدولية.

وقدم "الوكيل" الشكر للدكتورة منى ناصر والمرافقين، لما قدموه من شرح واف لتطبيق منظومة الشباك الواحد، مشيرًا إلى استمرار التعاون المشترك بين وزارة المالية والمتعاملين مع الجمارك من منتسبي الغرفة التجارية بالإسكندرية للوصول للإفراج النهائي عن البضائع خلال 72 ساعة فقط، بنهاية العام الحالي.

جاء ذلك بحضور عمرو مصيلحي عضو مجلس إدارة غرفة الإسكندرية وعبد العال علي عبد العال، عضو شعبة النقل الدولي، ومدحت حبش رئيس شعبة مستخلصي الجمارك، ومدحت القاضي رئيس شعبة النقل الدولي، وأميرة شوقي عضو شعبة النقل الدولي.

القابضة للنقل" و"سكك حديد مصر"
توقعان بروتوكولاً لإنشاء شركة لنقل البضائع

شهد كامل الوزير وزير النقل المصري، توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر، التابعة لوزارة النقل، والشركة القابضة للنقل البحري والبري، التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، بشأن إنشاء شركة مشتركة للنقل متعدد الوسائط للبضائع.

وقال كامل الوزير مؤخرا، إن هذا التوقيع يأتي في إطار استراتيجية الوزارة لتقوية قطاع النقل في مصر للحفاظ على شبكة الطرق والكباري الضخمة، وزيادة الموارد المالية لهيئة السكك الحديدية لتحسين الخدمة المقدمة للركاب وتدعيم قيمة التذكرة.

وأوضح أنه بموجب هذا الاتفاق ينقل ملكية بعض الأصول المملوكة للهيئة القومية لسكك حديد مصر، التابعة لوزارة النقل، إلى شركة المشروع بالقيمة السوقية للاستفادة بها في تقديم خدمات النقل متعدد الوسائط، كما تمنح الهيئة القومية لسكك حديد مصر الحق الحصري لاستخدام السكك الحديدية في نقل البضائع لشركة المشروع.

كما يتم نقل ملكية بعض الأصول المملوكة لشركات النقل البري للبضائع التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري إلى شركة المشروع بالقيمة السوقية للاستفادة بها في تقديم خدمات النقل متعدد الوسائط.

وألمح الوزير، أنه سيكون للشركة المشتركة أولوية في إنشاء المحطات التبادلية التي يتم طرحها من جانب وزارة النقل على أن يتم تقييم الأصول التي يتم نقلها لشركة المشروع من جانب الطرفين، ويتحدد نصيب كل طرف بشركة المشروع بمقدار مساهمته فيها، مقابل الاصول المنقولة لها.

وتابع: "كما يمكن لأي من الطرفين مساهمته في شركة المشروع بشكل نقدي"، لافتاً إلى أنه يمكن دعوة القطاع الخاص للمشاركة بحصة نقدية في الشركة".

وأضاف الوزير، أنه سيتم إسناد إدارة شركة المشروع لمشغل متخصص ذي خبرة عالمية في إدارة لوجستيات نقل البضائع باستخدام وسائط متعددة، يتم اختياره بناءً على مناقصة محدودة بين كبريات الشركات العاملة في هذا المجال، على أن يتم إعداد كراسة الطرح بشأنها باتفاق الطرفين.

وأكد أن الشركة ستساهم في تحقيق تكامل وسائل النقل مع بعضها لتعظيم حجم النقل في مصر سواء داخل أنحاء الجمهورية أو من الداخل للخارج عبر الموانئ المصرية أو من الخارج إلى الداخل، حيث ستقوم الشركة بنقل البضائع من الموانئ المصرية عبر السكك الحديدية إلى أماكن التصنيع أو التوزيع لتنقل بعد ذلك عبر الجرارات والشاحنات إلى المستهلك.

وأضاف: "وهو ما سيساهم في عدم وجود تكدس بالموانئ، وزيادة حركة التداول بها، كما سينعكس على تقليل تكلفة السلع للمواطن المصري".

وأشار إلى أن النقل عبر السكك الحديدية لا يسبب تلوث للبيئة وأن هدف انشاء الشركة يرتكز على الاستفادة من إمكانات هيئة السكك الحديدية من (جرارات – سكة- إشارات – قضبان) وإمكانات الشركة القابضة من (جرارات – شاحنات) بما يساهم في تحقيق كيان اقتصادي قوي يساهم في إحداث التنمية الشاملة، ويساهم في زيادة حجم المنقول الحالي من البضائع عبر السكك الحديدية والذي لا يتجاوز 1% .

رئيس الوزراء يشهد توقيع بروتوكول لتبسيط إجراءات الإفراج الجمركي بالموانئ

شهد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء مراسم توقيع بروتوكول تعاون بشأن تبسيط إجراءات الإفراج الجمركي عن البضائع في الموانئ ، وقام بالتوقيع كل من الدكتور محمد معيط وزير المالية، والدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والفريق كامل الوزير وزير النقل، والمهندس يحيى زكي رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وذكرت الحكومة في بيان رسمي مؤخرا أن بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه وشهده رئيس الوزراء يأتي في إطار سعي الدولة الدائم لتقليل زمن الإفراج الجمركي عن كافة البضائع والسلع وفق المعايير العالمية، من خلال التزويد بأحدث تقنيات تكنولوجيا المعلومات، ومن خلال الميكنة الشاملة للجهات والشركات والتوكيلات الملاحية العاملة داخل الموانئ.

وأكدوا أن ذلك يُساهم في تحسن ترتيب مصر العالمي في سرعة إنجاز الإجراءات الجمركية وفقا لمعايير منظمة الجمارك العالمية، ويدفع نحو تحسين مناخ العمل وتحفيز الاستثمار، ويساعد كذلك في النهوض بالإقتصاد القومي.

وأوضحت الحكومة أن هناك عددًا من المحاور الرئيسية للاتفاق تتكامل لتحقيق أهداف البروتوكول.

وتم الإشارة إلى أن تلك المحاور تبدأ بتطوير مركز البيانات المركزي لمبنى مصلحة الجمارك في الإسكندرية، من خلال تطوير أجهزة شبكات المعلومات وأجهزة التأمين والخوادم، وكذلك وحدات التخزين ورخص التشغيل ورخص النسخ الاحتياطي الخاصة بكل من مركز البيانات الرئيسي، وبعض المباني الإدارية التي تتبع المصلحة داخل ميناء الإسكندرية.

وتتضمن المحاور أيضا تطوير بعض الموانئ والمناطق والساحات التابعة لمصلحة الجمارك، عبر توفير عدد 4 أجهزة حاسبات عالية الكفاءة في منفذي العامرية والسلوم، وتأمين الأجهزة والخوادم، وتجهيز 20 موقعاً في أماكن ساحات الفحص بالموانئ بأحدث الأجهزة والحاسبات والطابعات والماسحات الضوئية، وماكينات التصوير الخاصة بمسئولي الفحص بمصلحة الجمارك، وتوفير احتياجات ساحات الفحص بمطار القاهرة من الأجهزة والحاسبات.

وتتضمن أيضا المحاور توفير إحتياجات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، من أجهزة الحاسبات وملحقاتها في أماكن ساحات الفحص بالموانئ، وفي مطار القاهرة، وتوفير احتياجات الهيئة القومية لسلامة الغذاء من أجهزة الحاسبات وملحقاتها في أماكن ساحات الفحص بالموانئ، وفي المباني الإدارية للهيئة، وفي أماكن ساحات الفحص في مطار القاهرة.

وتشمل كذلك توفير خطوط ربط خارجية للجهات الفاحصة، ومنها توفير خطوط ألياف ضوئية ربط خارجية لعدد 38 ميناء ومنفذاً في مركز البيانات الرئيسي بمصلحة الجمارك في العاصمة الإدارية.

إضافة لتوفير احتياجات الهيئة القومية لسلامة الغذاء من خطوط الربط الخارجية في المحافظات والموانئ مع المركز الرئيسي بالقاهرة، ضمن خطة توفير البنية التحتية لمشروع مصر الرقمية.

وتضمنت محاور الاتفاق أيضا تنفيذ أعمال مدنية بالموانئ التابعة لوزارة النقل، والأخرى التابعة للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومنها توفير أماكن لموظفي الجهات الفاحصة في الساحات داخل الموانئ، وتوفير شبكات المعلومات الداخلية بمواقع ساحات الفحص.

وكذلك كابلات الربط الداخلي الفايبر بين موقع ساحات الفحص ومركز البيانات الرئيسي في الميناء، لتحقيق الربط بين مصلحة الجمارك ومركز بيانات هيئة الرقابة على الصادرات والواردات والهيئة القومية لسلامة الغذاء في نفس الميناء.

١٦,٩ مليار جنيه لتوسيع وتطوير قناة السويس رغم « كورونا »

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن الملامح الأساسية لاستثمارات هيئة قناة السويس بخطة عام 20/2021والتي تتضمن ضخ 16.9 مليار جنيه رغم تداعيات أزمة كورونا.

وفي هذا الإطار أشارت الدكتورة هالة السعيد إلى الأهمية الاقتصادية لقناة السويس، حيث تُعد القناة شرياناً رئيسياً لحركة التجارة العالمية المنقولة بحراً.

وتابعت: حيث يعبُر من خلالها 8.3% من إجمالي حركة التجارة العالمية، وما يناهز 25% من إجمالي حركة البضائع المحواة عالمياً، و 100% من إجمالي تجارة الحاويات المنقولة بحراً بين آسيا وأوروبا.

إضافة إلي كونها أحد أهم حلقات سلاسل الإمداد العالمية نظراً لموقعها الجغرافي المُتميّز كقناة ملاحية تربط بين البحر المتوسط عند بورسعيد والبحر الأحمر عند السويس.

وما توفّره القناة من خدمات ملاحية للسفن والناقلات العابرة تشير وزيرة التخطيط.

وأضافت السعيد أن أهمية القناة تتعاظم بقدر تطوّر وتنامي النقل البحري والتجارة العالمية، حيث يُعتبر النقل البحري أرخص وسائل النقل، ويتم نقل ما يزيد عن 80%من حجم المبادلات الدولية عبر الطرق والقنوات البحرية.

وأكدت السعيد أن نشاط هيئة قناة السويس من الأنشطة الاقتصادية المهمة المولّدة للنقد الأجنبي.

وبلغت إيرادات القناة نحو 5.73 مليار دولار عام 18/2019، وكان من المتوقع أن تواصل ارتفاعها إلي 5.9 مليار دولار عام 19/2020 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

كما استهدفت خطة التنمية (قبل وقوع أزمة فيروس كورونا) بلوغها 6.2 مليار دولار عام 20/2021.

وحول استثمارات هيئة قناة السويس بخطة عام 20/2021 أضافت السعيد أن استثمارات هيئة قناة السويس تُقدّر بنحو 16.9 مليار جنيه في خطة 20/2021، وذلك لتنفيذ مشاريع التطوير والتوسّع التي تزمُع القيام بها رغم تبِعات أزمة فيروس كورونا.

وأوضح تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن استثمارات هيئة قناة السويس يتم توجيهها لتنفيذ استكمال إنشاء أنفاق أسفل قناة السويس بعدد أربعة أنفاق، منها نفقان بمُحافظة بورسعيد – ونفقان بمُحافظة الإسماعيلية.

إلى جانب استكمال المشروعات الاستراتيجية على قناة السويس (إنشاء رصيف بحري شرق محطة الفردان، استكمال تشوين مواد عتاقة على القناة الجديدة.

كما تتضمن استكمال أرصفة تراكي معديّات القناة الجديدة – حماية الميول الجانبية لرصيف تصدير مُجمّع الفوسفات بالعين السُخنة).

فضلًا عن البدء في تنفيذ بعض المشروعات القومية (إنشاء كوبري الفردان ورأس بنياس – تطهير بحيرة المنزلة ومريوط – تطوير وتكريك ميناء جرجوب وأبو قير البحري – تكريم مُنتجع الجلالة – بناء وشراء عدد 38 سفينة صيد).

إضافة إلى إعداد وإنشاء الأرصفة والمراسي وتطوير السّقالات اللازمة لخدمة القاطرات واللنشات الحديثة والمُتطوّرة ذات القدرات العالية والغاطس الكبير واللازم لمُصاحبة السُفُن الكبيرة المُنتظر عبورها عقب تطوير القناة.

وأضاف التقرير أيضًا أنه سيتم توجيه استثمارات هيئة قناة السويس خلال عام 20/2021 إلى تطوير أسطول القاطرات من حيث القدرة وقوة الشد.

وشمل ايضا توفير الطاقات ذات القدرة العالية بمُدُن القناة، ورفع كفاءة الأحواض والأوناش العائمة والمُعدّات البحرية ومُعدّات وآلات الورش حتى يُمكن إجراء أعمال الصيانة والتجديد والبناء للوحدات البحرية.

إلى جانب تطوير معديّات الهيئة بزيادة طاقتها وتحديثها لتكون عوْناً في تحسين الملاحة بالقناة ضماناً لاستمرار سلامة العبور، وتطوير تفريعة بورسعيد الغربية والبوغاز الغربي، واستكمال ازدواج القناة من كبريت حتى جنيفة.

فضلًا عن تنمية وتطوير ترسانات الهيئة ببورسعيد وبورتوفيق لمواجهة التطوّر العالمي للسفن العابرة وتطوير نُظُم إصلاحها.

بدلًا من ١٨٠ يوما..
قناة السويس تعدل فترة تقديم مستندات تخفيضات السفن إلى عام

قررت هيئة قناة السويس، تعديل المدة المحددة لتقديم واستكمال أصل مستندات السفن المستفيدة من التخفيضات، لتصبح عاما ميلاديا بدلا من 180 يوما ، يبدأ من اليوم التالي لتاريخ عبور السفينة لقناة السويس على أن ترسل جميع مستندات التخفيض دفعة واحدة.

وأكد المهندس عصام ضبش، مدير إدارة التحركات أن تعديل المدة جاء تلبية لرغبة ملاك ومشغلي السفن، موضحا أن ذلك ينطبق على التخفيضات الممنوحة لـ" ناقلات البترول الخام العابرة بالتكامل مع خط السوميد" وسفن الحاويات وناقلات الغاز الطبيعي المسال.

وقال إن التعديل يطبق على السفن التي سبق أن عبرت قناة السويس ولم تستكمل أو تقدم أي مستند من مستندات التخفيض المطلوبة لرحلتها السابقة.

استمرار منح حوافز لناقلات البترول الخام العملاقة – أكثر من 250 ألف طن ساكن والتى تعبر قناة السويس بالتكامل مع سوميد على طريق الخليج العربى / الخليج الأمريكى أو منطقة الكاريبي في رحلتها الدائرية المحملة والفارغة ، حتى نهاية عام 2020

وقالت إدارة التحركات التابعة لهيئة قناة السويس فى منشورهاعلي الموقع الالكتروني، إن تلك التخفيضات جاءت لتشجيع الناقلات لاستخدام طريق قناة السويس بدلا من طريق رأس الرجاء الصالح.

وتقوم علي تعديل قيمة سداد رسوم عبور الناقلة العملاقة المحملة القادمة من الجنوب برسم شامل 150 ألف دولار أمريكى متضمنا (رسوم القاطرات ورسوم التأخير عن اللحاق بالقافلة ورسوم الحجز بالقافلة ورسوم الإرشاد الإضافي بينما فى حالة عودة الناقلة من الشمال فارغة فإنها تسدد رسما شاملا وقدره 150 ألف دولار بدلا من 230 ألف دولار والتى كانت مقررة العام الماضى متضمنا (رسوم القاطرات ورسوم التأخير عن اللحاق بالقافلة ورسوم الحجز بالقافلة ورسوم الإرشاد الإضافي.

جددت قناة السويس منح سفن الحاويات القادمة من ميناء نورفولك وما شماله ومتجهة إلى موانئ (بورت كيلانج وما شرقه) تخفيضا وقدره 50% حتي 31 ديسمبر المقبل.

كما يتم منح سفن الحاويات القادمة من الموانئ جنوب نورفولك ومتجهة إلي:موانئ (بورت كيلانج وما شرقه) تخفيضاً قدره 75%

بينما موانئ (كولمبو وما شرقه) حتى ما قبل ميناء بورت كيلانج تمنح تخفيضاً وقدره 55%.

كما جددت الحوافز الممنوحة لسفن الحاويات القادمة من موانئ شمال غرب أوروبا (مضافاً إليها ميناء طنجة) حتى ميناء (Algeciras) ومتجهة مباشرة إلى ميناء (Port Klang) وما شرقه من موانئ جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى بنسبه 17% من رسوم العبور العادية، حتي نهاية العام.

من جهة أخرى، قررت الهيئة أستمرار الحوافز المقدمة لناقلات الغاز الطبيعى المسال العاملة بين الخليج الأمريكى والموانئ التى تقع جنوب الخليج الأمريكى والخليج العربى والهند وما شرقها حتى 31 ديسمبر المقبل والتى تتراوح ما بين 35 إلى 75%.

وتشمل : منح ناقلات الغاز الطبيعى المسال (المحملة /الفارغة) العاملة بين الخليج الأمريكى وموانئ الخليج العربى (الموانئ التى تقع داخل الخليج العربى بدءا من ميناء مسقط) وغرب الهند حتى ميناء كوتشى (Kochi) تخفيضاً قدره 35% من رسوم العبور بينما الموانئ التى تقع شرق ميناء كوتشى (Kochi) حتى ما قبل سنغافورة تُمنح تخفيضاً 55% من رسوم العبور ، و 75% للسفن العاملة بين الخليج الأمريكى وموانئ سنغافورة وما شرقها.

لأول مرة.. «زيرو انتظار» بميناء الإسكندرية

أعلنت الهيئة العامة لميناء الإسكندرية مؤخرا، وصول عدد السفن بمنطقة الانتظار بالميناء إلى صفر، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الميناء بعد تطبيق منظومة الدخول الفوري للسفن.

وقال الربان طارق شاهين، رئيس هيئة ميناء الإسكندرية، إن الميناء حقق إنجازاً جديداً وغير مسبوق بالوصول إلى عدد سفن الانتظار بالمخطاف الخارجي إلى "زيرو".

وأوضح شاهين، أن الميناء بدأ تطبيق نظام "Just In Time" أو " الدخول الفوري للسفن" وقت وصولها منطقة المخطاف الخارجي في خطوة سعى إليها الميناء منذ فترة.

وأشار إلى أن العمل بالنظم الآلية والمتابعة علي أرض الواقع وميكنة الإجراءات، ساهم في سرعة صرف البضائع وتحقيق معدلات شحن وتفريغ أعلي.

وأضاف شاهين، أن الميناء يسعي إلي تسجيل أعلي المعدلات، وتقليل مدة بقاء السفن ، وتخفيض عدد الإجراءات والتكلفة، بما يضمن تحقيق تقدماً في مؤشرات التنافسية العالمية في مجال الموانئ.

طالب رئيس هيئة ميناء الإسكندرية كافة الجهات المعنية بالتنسيق مع الجمارك واللجوء إلي الإفراج المسبق عن البضائع، لزيادة معدلات دورات السفن بالميناء واستمرار تطبيق هذا النظام.

كانت هيئة ميناء الإسكندرية نفذت مؤخرا خططا دفعت لتحقيق معدلات شحن وتفريغ قاربت العالمية، وأصدرت عدة قرارات مهمة منها القرار رقم 632 لسنة 2020 بشأن معدلات شحن وتفريغ البضائع، ما أدى إلى زيادة معدل دوران السفن بالميناء والوصول إلي زيرو انتظار.

وزير النقل يبحث مع موانئ دبي العالمية سبل التعاون بين الجانبين

استقبل وزير النقل الفريق مهندس كامل الوزير مؤخرا، سهيل البنا المدير التنفيذي والمدير العام بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لموانئ دبي العالمية، لبحث سبل التعاون بين الجانبين في مجال النقل بحضور المهندس يحيى ذكي رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

في بداية اللقاء أكد المدير التنفيذي والمدير العام بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لموانئ دبي العالمية على أهمية التعاون مع الجانب المصري نظرا لثقل مصر الدولي والاقليمي ومشاركتها في عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتجارة العالمية بالاضافة الى موقعها المتميز الذي يساهم في حركة التجارة الدولية.

وأكد على الاهتمام الكبير بالتعاون مع وزارة النقل المصرية في عدد من المشروعات بميناء الاسكندرية البحري سواء في مجال البنية التحتية او في مجال توفير التسهيلات اللازمة لخدمة حركة الصادارات والواردات وكذلك التعاون في مجال انشاء الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية نظرا لارتباطها الوثيق بالموانئ البحرية بالاضافة الى التعاون في مجال النقل النهري خاصة وان موانئ دبي لها تجربة ناجحة في التعاون مع المنطقة الاقتصادية بمصر في مجال النقل البحري والمناطق الصناعية.

وأكد الفريق مهندس كامل الوزير على اهتمام وزارة النقل بتطوير النقل البحري والتعاون مع الشركات العالمية في هذا المجال لدعم الاقتصاد القومي خاصة وأن مصر دولة محورية ذات دور إقليمى مؤثر، ووجود قطاع نقل بحري متميز بها يجعل مصر لاعباً هاماً على طريق التجارة العالمية.

أما فيما يتعلق بالتعاون بمجال الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستسة فأكد وزير النقل على تنفيذ خطة شاملة لإنشاء عدة موانئ جافة

ومناطق لوجيستية لخدمة المجتمع التجاري والحفاظ على شبكة الطرق عن طريق نقل البضائع من وإلى هذه الموانئ عن طريق شبكة السكك الحديدية.

ولفت الوزير إلى أنه تم مراعاة توافر هذه الموانئ والمناطق بكل من الوجهين البحرى والقبلفى مواقع تم اختيارها وفقاً لأسس علمية ومنها العاشر من رمضان وبرج العرب ودمياط وسوهاج وذلك بعد الانتهاء اعلان التحالف المصري العالمي الفائز بتنفيذ ميناء 6 أكتوبر الجاف.

وأشار الوزير إلى أنه يتم تنفيذ خطة شاملة لتطوير قطاع النقل النهري لزيادة المنقول من البضائع عبر نهر النيل.. حيث يتم تطوير المجرى الملاحي ورفع كفاءة وتطوير الاهوسة.

وفي ختام الاجتماع وجه وزير النقل بعقد لقاءات مكثفة بين الجانبين خلال الفترة القادمة لسرعة انجاز هذا التعاون على ارض الواقع.

قناة السويس تنجح ف عملة عبور ١٢ أنبوبا ضخما

نجحت هيئة قناة السويس من خلال 3 قاطرات، في أول عملية عبور من نوعها لمنزلق أنابيب بلاستيكية عملاقة يصل عددها الي 12 أنبوبًا من طراز "HDPE" قادمة من منطقة " Stathelle " بدولة النرويج ،حيث مصنع"PipelifeNorge AS" " أكبر منتجوموردى لأنظمة الأنابيب البلاستيكية والمتجهة الىMatarbari بدولة بنجلاديش ، وهم القاطرة مساعد 5 ، من الأمام ، والقاطرتين مساعد 3 ومصاحب 4 من جانبي المواسير لضمان عدم انحرافها عن المسار.

وتم ذلك عبر قاطرة نرويجية قامت بشد وقطر تلك الأنابيب حتي غاطس بورسعيد، حتي تولت عملية استكمال عبورها 3 قاطرات حتي السويس بمشاركة 6 مرشدين، دون توقف عبر قناة السويس الجديدة، وبدأت عبورهم بعد انتهاء قافلة سفن الشمال التي بدأت مبكرا عن موعدها، خلال اليوم بهدف تحقيق أقصي درجات الأمان .

ووصلت الأنابيب المقطورة إلي المدخل الجنوبي للقناة وتم تسليمها مرة أخري للقاطرة النرويجية في الواحدة ونصف ظهرا متجهة الي بنجلاديش تمهيدا لاستخدامها كأنابيب تبريد لتوربينات محطة توليد الكهرباء وتم اختيار نقل الأنابيب عبر القناة الجديدة نظراً لطبيعتها المنتظمة وقلة إنحناءاتهاوالدورانات عكس القناة الرئيسية، ما يجعل من عملية العبور أكثر أماناً خاصة، وأن تلك الأنابيب طويلة وبعرض 34 مترا، ويصل 6 مواسير منها، بطول الواحدة 620 مترًا و6 آخرين بطول الواحدة إلي 550 مترًا، بقطر الماسورة الواحدة 2.80متر

وفي بيان لهيئة قناة السويس ، أكدت أن ترتيبات وإجراءات رحلة عبور القناة بطلب التوكيل الملاحي LETH EGYPT عبور منزلق المواسير لقناة السويس بدلاً من اتخاذ طريق رأس الرجاء الصالح، ومن ثم وجه الفريق أسامة ربيع بدراسة الطلب المقدم من

الفريق اسامة ربيع

قبل خبراء الملاحة بمركز مراقبة الملاحة بالهيئة والذين أفادوا بدورهم بإمكانية عبور المواسير للقناة من خلال اتخاذ تدابير وإجراءات خاصة.

الأكاديمية العربية للنقل البحري
تعقد ورشة حول إدارة وتحليل المخاطر في الموانئ

افتتح الدكتور إسماعيل عبد الغفار إسماعيل فرج، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري مؤخرا، ورشة عمل نظمها معهد تدريب الموانئ بالأكاديمية العربية بالتعاون مع اتحاد الموانئ البحرية العربية.

وكانت الندوة تحت عنوان (إدارة وتحليل المخاطر في الموانئ، وفقاً للمدونة البحرية الدولية لتداول البضائع الخطرة)، وذلك في ضوء الانفجار المروع الذي شهدته مدينة بيروت مطلع شهر أغسطس 2020 والذي أدى لوفاة وإصابة المئات من أبناء الشعب اللبناني الشقيق.

وعقدت ورشة العمل على هامش اجتماع تنمية المهارات البشرية، باتحاد الموانئ العربية وبحضور 12 دولة عربية، وسلطت الورشة الضوء على إدارة الأزمات والمخاطر وأثرها على كفاءة الموانئ.

كما ركزت على ضرورة الاهتمام بنظم إدارة الأزمات في الموانئ وفقاً لمتطلبات أحدث الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسلامة والأمن في الموانئ ووفقاً للمدونة الدولية لتداول البضائع الخطرة.

وكذلك تطرقت الورشة الي استخدام الذكاء الصناعي والمحاكاة وتحليل البيانات في تطوير السلامة والأمن في الموانئ.

أدار ورشة العمل الدكتور أكرم سليمان السلمي استاذ هندسة الموانئ – عميد معهد تدريب الموانئ بالأكاديمية العربية.

ويأتي ذلك من منطلق دور الأكاديمية العربية المجتمعي تجاه القضايا الآنية والمشكلات التي تواجه قطاع النقل البحري والموانئ .

حضر ورشة العمل اللواء بحري عصام بدوي الأمين العام لإتحاد الموانئ العربية، واللواء بحري رضا إسماعيل رئيس قطاع النقل البحرى، واللواء بحري خالد زهران رئيس هيئة موانئ البحر الاحمر، واللواء بحري حسين الجزيري رئيس الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية، والربان طارق شاهين رئيس هيئة ميناء الاسكندرية.

كما حضر الندوة كلا من اللواء بحري وليد عوض رئيس هيئة ميناء دمياط، والكابتن محمد المُحرمي مدير مكتب التمثيل الإقليمي لإتحاد الموانئ العربي بالإمارات العربية المتحدة، وأنور يونس مدير التدريب بهيئة الموانئ البحرية السودانية – بورتسودان، والدكتور جمال أحمد محمد غلوش نائب رئيس الأكاديمية للتدريب وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، والدكتور محمد عبدالسلام داود نائب رئيس الأكاديمية للشؤون البحرية.

وحظيت الورشة بمتابعة كبيرة عبر البث الإلكتروني من خلال تطبيق (زووم) بلغ (367) متابعا من مصر والدول العربية.

«دمياط» تستعين بـ«النقل» لتنفيذ ميناء الصيد باستثمارات ٢,٢ مليار جنيه

طلبت محافظة دمياط من وزارة النقل، الترويج لمشروع إنشاء ميناء للصيد فى المحافظة على القطاع الخاص، لاسيما وأن الوزارة لديها خبرة أكبر فى التعامل مع المستثمرين.

وسلمت المحافظة وزارة النقل تقريراً بكافة الخطوات، التى قامت بها على مدار عامين، والأفكار التى تلقتها من المستثمرين الذين عرضت عليهم المشروع.

وأشارت تقارير صحفية إلى أن تدخل وزارة النقل فى المشروع يعطيه دفعة قوية، لاسيما وأنها على دراية كاملة بالشركات العاملة فى الأنشطة البحرية بشكل عام، وتمتلك الخبرة لجذب الجاد منها للمشروع.

ولفتت التقارير إلى أن الفترة المقبلة ستشهد عقد لقاءات مكثفة مع عدد من الشركات الكبري، التى لديها القدرة على تنفيذ الميناء وفقا لأنظمة الشراكة المختلفة.

وأشارت مصادر إلى أن التكلفة التقديرية للمشروع 2.2 مليار جنيه، على مساحة 200 فدان، تضم عدد من الأرصفة البحرية للسفن، إلى جانب محطة خدمات، ورش صيانة وإصلاح سفن، وعدد من مصانع تعبئة الأسماك، مع توفير أكثر من 3 آلاف فرصة عمل.

وتقع الأرض المقترحة لإنشاء الميناء على بعد 8 كيلو مترات شرق عزبة البرج على البحر المتوسط، ويعتبر أحد المشروعات الاستثمارية الكبرى التى تعول المحافظة على تنفيذها فى الفترة المقبلة، خاصة وأن غالبية أهالى عزبة البرج يعملون فى مهنة الصيد منذ سنوات طويلة.

كانت الدكتورة منال عوض، محافظ دمياط، قالت فى وقت سابق، إن المحافظة حصلت على موافقات من وزارات، الدفاع، والهيئة العامة للتنمية السياحية والنقل، بالإضافة إلى الموافقة المبدئية من وزارة شؤون البيئة، والهيئة العامة لحماية الشواطئ، ووزارة الاستثمار لتنفيذ المشروع.

«الحلول المتكاملة»
تنفذ أعمال الدعم الفني لتطبيقات الإدارة الإلكترونية بميناء طرابلس

كلفت وزارة النقل شركة الحلول المتكاملة بتقديم الدعم الفنى لميناء طرابلس للمساهمة في الحد من تداعيات مرفأ بيروت الذي تعرض كارثة تفجيرات شحنات نترات الأمونيوم قبل شهرين.

وقال أشرف رمزى مدير تطوير الأعمال بالشركة إن الوزارة تكفلت بالتنسيق مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى بتكاليف أعمال الصيانه والدعم الفنى لميناء طرابلس الذى تأثرت بنيته التحتيه والتكنولوجية بالتفجيرات الأخيرة.

وأشار إلى أنه قد سبق للحلول المتكامله تنفيذ مشروع لتوليد منظومات خاصه بإدارة الميناء وتنفيذ بوابه الكترونيه لميناء بيروت وتقوم الشركة سنويا بتقديم الدعم الفنى وأعمال الصيانه للمشروع.

ولفت رمزى إلى أن شركته سبق وأن نفذت منذ عامين مشروع توليد تطبيقات خاصه بإدارة العمليات بميناء طرابلس وتقوم سنويا بأعمال الصيانه والدعم الفنى للمشروع.

وتابع أن هذا الميناء أصبح بديلا لاستقبال حركة التجاره بعد الدمار الذى أصاب ميناء بيروت، حيث كلفتنا وزارة النقل أيضا بتقديم الدعم الفنى (اعمال صيانه) لميناء طرابلس مساهمه منها فى دعم العمل بالميناء ليتحمل ضغط حركة التجاره بعد توقف ميناء بيروت الرئيسى.

وأكد أن دعم مصر لموانى بيروت يأتفى إطار حرصها على تدعيم العلاقات التجاريه وتيسيير حركة التجاره بين الدول العربيه لافتا إلى أن شركته تعاقدت مع جامعة الدول العربية أغسطس الماضى 2020 لإعداد دراسه تقنية، تستهدف تيسير حركة التجاره بين الموانى العربيه. ومن المقرر الانتهاء منها يناير 2021.

وأشار إلى أن شركته بدأت العمل فى تنفيذ بوابه إلكترونيه لتيسير نقل التجاره بين الدول العربيه ،وبحث المشاكل والمعوقات التى تواجه عمليات نقل التجاره واستخدام تكنولوجيا المعلومات فى تحسين حركة التبادل التجارى بين الدول العربيه. وقامت الجامعهالعربيه بتعميم المشروع على الدول العربيه للمشاركه فى بوابة التجاره.

وقال إن الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى تساهم بجزء فى تمويل الدراسه التى يتم اعدادها حاليا تمهيدا لوضع برنامج يتضمن تنفيذ مخرجات الدراسة.

وتتناول الدراسه سبل تسهيل نقل التجاره وضوابط الإستيراد والتصدير بكل دوله وإستعراض فرص التجارهالمتاحه بكل الدول وتحقيق الربط بين المصدرين والمستوردين والإعلان عن الفرص التجاريه الموجوده بكل دوله لمنع تدخل الوسطاء والوكلاء والسماسره فى العمليات التجاريه بين العملاء.

وأشار رمزى الى مشاركة لفيف من خبراء النقل الدولى واللوجستيات فىالدراسهالجارى إعدادها حاليا.

وأكد ان جائحة كورونا وإجراءات التباعد الإجتماعى تسببت فى تأخير العمل بالمشروع، حيث تتم المناقشات الخاصه بالدراسه مع الجهات المعنيه بالدول العربيه بالفيديو كونفرانس نتيجة توقيف حركة السفرمن وإلى الدول العربية.

وفى سياق متصل تعاقدت شركة الحلول المتكاملة مع قطاع النقل البحرى على تطوير بنك المعلومات والمقرر الانتهاء منه نهاية العام الحالى.

وأوضح أن مراحل المشروع تتضمن مؤشرات أداء الموانى وحركة التجاره التى تتم داخل الموانىالمصريه وتقديم خدمات لشركات الملاحه وتيسير سبل الحصول على البيانات والإحصائيات.

وقال إن مشروع تطوير بنك المعلومات يستهدف تعظيم الاستفاده من قواعد البيانات الموجوده بالموانى المصريه واستغلال الاستثمارات التى تمت فى الموانئ فى أعمال الميكنه والتحول الرقمى منذ سنوات طويله.

ولفت إلى أن مراحل العمل بالمشروع ستبدأ بتجميع كافة البيانات ونقلها من خلال وسائل تقنيه حديثه بهدف تنفيذ إحصائيات مجمعه والاطلاع عليها من خلال البوابة الإلكترونية الخاصة ببنك المعلومات، ومن المخطط الانتهاء منه خلال العام الجارى بعد ربط الموانى المصرية ببنك المعلومات.

وأوضح أن وزارة النقل ستتمكن من متابعة مؤشرات أداء الموانى المصرية من خلال حساب خاص بها يمكنها من الإطلاع على البيانات المتعلقه بمؤشرات حركة التجاره.

من ناحيته أكد مدير شركة الحلول المتكامله قرب الإنتهاء من مشروع ميكنة إجراءات تحصيل المدفوعات بموانى قسطل وأرقين وطابا على الحدود الشرقيه وميكنة اجراءات دخول الركاب والبضاعه بالمنافذ البرية والتى تعاقدت عليها الشركه مع هيئة الموانى البريه والجافه العام الماضى بعد أن تسببت جائحة كورونا فى تأخيره وكان مخططا نهوه ديسمبر 2020.

وتأسست شركة الحلول المتكامله للموانئ عام 2004 بالشراكة بين وزارتى النقل والإتصالات وتمتلك وزارة النقل حصة حاكمة فى أسهم الشركه تبلغ 66% فيما يتوزع الباقى بين وزارة الإتصالات والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى.

معمل الصادرات والواردات بميناء دمياط لمتبقيات المبيدات تحصل على الاعتماد الدولي

وافق المجلس الوطني للاعتماد "إيجاك" برئاسة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة المصرية، على منح الاعتماد لمعامل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بميناء دمياط في مجالات تقدير وفحص متبقيات المبيدات لعدد 420 مبيداً.

وتم الموافقة على تجديد الاعتماد في مجال تقدير السموم الفطرية والمعادن الثقيلة والمحليات الصناعية والمواد الحافظة في المنتجات الغذائية، وأيضاً الكشف عن فطر الأراجوت في الحبوب.

كما حصلت الهيئة على تجديد الاعتماد لمعامل الهيئة بفرع ميناء الأدبية بالسويس في مجال تقدير المعادن الثقيلة والسموم الفطرية في الأغذية ومنتجاتها بفرع الهيئة بميناء الأدبية.

وقال إسماعيل جابر رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، إن هذا الاعتماد يأتي في إطار توجه الهيئة للتوافق مع أعلى معايير الجودة الدولية وبما ينعكس ايجاباً على الارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة لمجتمع المصدرين والمستوردين وذلك من خلال تطبيق أحدث النظم والالتزام بالقواعد المتبعة دولياً في إجراءات الفحص وسحب العينات بما يسهم في تيسير حركة التجارة بين مصر والأسواق الخارجية.

وأشار إلى حرص الهيئة على التوسع في إنشاء المعامل الجديدة حيث تم إنشاء معملاً لمتبقيات المبيدات والسموم بمقر الهيئة بمطار القاهرة والذي افتتحته نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة خلال شهر فبراير الماضي، حيث تستهدف الهيئة إحكام الرقابة على الصادرات والواردات ومنع دخول سلع مخالفة ومجهولة المصدر وغير مطابقة للمواصفات القياسية أو غير صالحة للاستهلاك الآدمي من المنتجات الغذائية.

ولفت إلى حرص الهيئة على اجراء عمليات الفحص والاختبار المختلفة بدقة وجودة عالية وفى أقل وقت ممكن للتأكد من مطابقة العينات والخامات والسلع والمنتجات المحلية والمستوردة للمواصفات القياسية ومعايير الصحة والسلامة والأمان.

وذكر أن الهيئة تحرص على ضمان الاعتراف الدولي الكامل بالشهادات الصادرة عن المعامل التابعة لها وبما يسهم في فتح أسواق جديدة وزيادة تواجد المنتجات المصرية عالمياً، بالإضافة إلى حماية المستهلكين من المنتجات الرديئة غير المطابقة للمواصفات وتوفير منتجات ذات جودة عالية بالأسواق.

ومن جانبها، قالت سحر جلال المدير العام لمعامل متبقيات المبيدات والسموم بالهيئة، إن معمل المبيدات والسموم بفرع الهيئة بدمياط هو باكورة العمل في هذا المجال بالهيئة، مشيرة إلى أن الهيئة ستعمل خلال المرحلة المقبلة على اعتماد باقي معامل متبقيات المبيدات والسموم المنتشرة في كافة موانئ الجمهورية.

نيكستشوت للملاحة

تتعاقد مع تحالف بلجيكى لتكريك رصيف ٩٦ بميناء الدخيلة

تعاقدت شركة نيكستشوت للملاحه نهاية أغسطس الماضى مع تحالف دريدنج إنترناشيونال البلجيكى المتخصص فى نشاط التكريك للقيام بأعمال الوكالة وتقديم الخدمات اللوجستيه لمشروع تكريك غاطس رصيف 96 بمحطة حاويات ميناء الدخيلة والذي تديره شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع العامة.

صرح بذلك السيد حلمى رئيس مجلس إدارة الشركه، مشيرا الى أنه المقرر أن يصل التعميق الى 16.5 متر وينتهى نهاية 2021 ، وذلك للجزأ الخاص بالمرحلة الثانية من الرصيف والذي يصل طوله الى 350 مترا، بينما تم الانتهاء من المرحلة الاولى مؤخرا عبر شركة القناة للموانئ بطول 400 مترا.

ولفت إلى أن عقد الوكاله مع تحالف دريدينج إنترناشيونال يتضمن إنهاء أعمال التخليص الجمركى على الوحدات والطرود القادمه من الخارج ومهمات المشروعات حيث يتضمن المشروع 10 مراحل تشمل أعمال إنشاءات وتعميق وتطهير المجرى المائى.

وكشف حلمى عن الإعداد لتوقيع عقد وكاله ملاحيه مع تحالف تكريك أجنبى من المزمع قيامه بتنفيذ أعمال تكريك بميناء أبو قير البحرفى يناير القادم 2021.

وتعد شركة نيكست شوت للملاحة وكيلا ملاحيا لـ8 خطوط ملاحيه تعبر قناة السويس، وتقوم بأعمال شحن وتفريغ وتداول بالموانى المصرية.

و تأسست فى مايو 2017 برأسمال 2 مليون جنيه وتعمل فى نشاط الوكالة الملاحية وخدمة السفن ذات الحمولات المفتوحة.

وحول تأثر الخدمات اللوجستيه ونشاط عبور السفن بجائحة كورونا المستجد أكد حلمى أن الجائحه لم تؤثر بشكل جذرى على عبور السفن لقناة السويس من حيث عدد السفن فيما تراجعت نسبيا حمولات بعض السفن نتيجة إغلاق المصانع بكثير من البلدان وخاصة الصين ودول شرق أسيا بالإضافه إلى إغلاق موانى بعض الدول.

وطالب حلمى وزارة الصحه بمد فترة صعود أطباء الحجر الصحى على السفن للكشف وأخذ المسحات لتحليل كورونا لتصبح مرتين بدلا من مره واحده، حيث لا تتمكن سفن القافله المبكره من تغيير بحارتها بسبب صعود اطباء الحجر الصحى على القافلهالمجمعه مره واحده فى اليوم.